يتضمن الرد على كل ما ورد من استفسارات وملاحظات عالمية في هذا المجال

لجنة برلمانية بحثت مع وزارة الخارجية التقرير الدوري الثاني لحقوق الإنسان في الكويت

■ د شتي: التقرير الدوري الشامل يتضمن الرد على الملاحظات وعددها 159 ملاحظة

■ أهم الموضوعات التي يحرص البرلمان عليها هو إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان

جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان

قال رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية النائب الدكتور عبدالحميد دشتي امس ان تقرير الكويت الدوري الشامل الثاني المزمع تقديمه لمجلس حقوق الانسان سيتضمن الرد على كل ما ورد من استفسارات وملاحظات حول الكويت في مجال حقوق الانسان.

واضاف دشتي في تصريح للصحفيين عقب اجتماع اللجنة مع ممثلي وزارة الخارجية ان اللجنة استعرضت عمل لجنة التحضير لإعداد التقرير الدوري الشامل الخاص بدولة الكويت المزمع تقديمه لمجلس حقوق الانسان ومناقشته في 28 يناير المقبل والذي سيتضمن الرد على الملاحظات "وعددها 159 ملاحظة وتوصية وافقت الكويت على 123 توصية منها".

واوضح ان اللجنة اطلعت على مضمون القرار الوزاري رقم (2014/24) الصادر عن النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح والذي حدد بموجبه الجهات المعنية في هذه اللجنة واختصاصاتها بشان اعداد تقارير البلاد الدورية الخاصة بشان حقوق الانسان.

وبين دشتي ان تقرير دولة الكويت الدوري الثاني الخاص باستعراض دور البلاد في شان حقوق الانسان تم اعداده وفق المبادئ المعتمدة بالتقارير الشاملة لحقوق الانسان اذ تضمن الرد على كل ما ورد للبلاد من استفسارات حول حقوق الانسان.

ولفت الى ان احد اهم الموضوعات والتي يحرص البرلمان على القيام بدور في شانها هو انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان وكذلك محكمة الاسرة وقانون الطفل والاحداث التي يتم بحثها في لجان المجلس بالاضافة الى ما تم اتخاذه من اجراءات من قبل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية بشان التعامل مع ملف غير محددي الجنسية وكذلك فيما يخص العمالة.

وذكر ان جميع هذه القضايا تناولها التقرير الكويتي الدوري وسيتم تشكيل فريق حكومي واخر برلماني وممثلين عن منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الحديث عنه في مجلس حقوق الانسان بالامم المتحدة.

من جانبه قال عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية الدكتور عوده الرويعي إن الفريق الحكومي الممثل بوزارة الخارجية قدم في اجتماع الامس التقرير الخاص بحقوق الإنسان وسيتم مراجعته اليوم الثلاثاء مع جهات أخرى مثل وزارتي العدل والشؤون وسواهما من الجهات ذات الصلة بالملف.

وقال الرويعي في تصريح صحافي إن الملاحظات التي ابداها اعضاء اللجنة تتضمن خمسة محاور وهي حق العمالة والبدون وسحب الجناسي وبعض القضايا الخاصة مثل الإعدام والميول الجنسية.

وذكر الرويعي واستطلعنا في اجتماع الأمس مدى جهوزية الملف الكويتي واستعدادات الفريق للرد على المداخلات في جنيف خصوصا أن هناك توصيات قدمت أثناء مناقشة الملف الكويتي في 2010.

بحثا العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين وسبل تعزيزها

الغانم استقبل مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالخارجية البريطانية

الغانم مستقبلا إدوارد أوكدن

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية البريطانية إدوارد اوكدن.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين الصديقين وسبل تعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات بالإضافة إلى التطرق إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك واستعراض اخر التطورات على الساحتين الاقليمية والدولية.

طنا يؤدي اليمين محامياً أمام «الاستئناف»

أدى النائب محمد طنا اليمين المتعلق بمزاولة مهنة المحاماة امام محكمة الاستئناف بوزارة العدل وكان طنا حصل على ليسانس حقوق منذ سنوات ونادية اليمين لتمكينه من مزاولة المهنة.

أكد أنها أحيلت إلى مجلس الوزراء في فبراير الماضي

القضيبي: استغرب تأخر «الفتوى والتشريع» في انجاز اللائحة التنفيذية لـ«مكافحة الفساد»

■ الهيئة جاهزة للعمل فور صدور اللائحة وانتهت تماما من استعداداتها

■ اتمنى ألا يكون تأخر «الفتوى» متعمدا لتأخير العمل بالقانون وإنجازه

أحمد القضيبي

أعرب النائب أحمد القضيبي عن استغرابه تأخر إدارة الفتوى والتشريع من الانتهاء من اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد، مشيرا الى أن اللائحة أحيلت الى مجلس الوزراء في فبراير الماضي والذي بدوره أحالها الى "الفتوى" لإبداء الملاحظات الا أن الإدارة لم تقدم أي ملاحظات ولم تعتمد اللائحة رغم انها شاركت في صياغتها.

وقال القضيبي ان هيئة مكافحة الفساد جاهزة للعمل فور صدور اللائحة بحسب ما أبلغه وزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع، وان الهيئة انتهت تماما من استعداداتها فيما يتعلق بالتعاون مع قياديو الدولة ومسؤوليها لإرشادهم بآليات كشف الذمة المالية وتطبيق القانون، لافتا الى ان الوزير أكد له اهتمامه الشخصي بمتابعة هذا الملف لأهميته في محاربة الفساد في الأجهزة الحكومية.

وتمنى القضيبي ألا يكون تأخر "الفتوى" في اعتماد اللائحة متعمدا لتأخير العمل بالقانون الذي اقر قبل عامين بمرسوم ضرورة، مشيرا الى أن التأخير في هذه الحالة سيكون بابا لمواجهة سياسية مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، مشددا على أن كل يوم يمضي دون تفعيل دور الهيئة فهو لحماية الفاسدين في الدولة، وتغطية على سرقات للمال العام وتورط مسؤولين برشاوى مالية.

وبين النائب القضيبي أن الكويت احتلت المركز الأخير خليجيا في مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وهو مركز أصبح متلازم مع اسم الكويت في تقارير ومؤشرات الفساد وغيرها رغم اقرار قانون لمكافحة الفساد، لافتا الى أن تلك القوانين غير المفعلة لا قيمة لها طالما أن هناك قوى قادرة على عرقلتها.

ودعا القضيبي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بصفته مسؤولا عن إدارة الفتوى والتشريع الى التحرك فورا والضغط على الإدارة للانتهاء من اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد قبل نهاية العام الحالي وهو الموعد الذي أعلن رئيس الهيئة المستشار عبدالرحمن النمش لدخول الهيئة حيز العمل، مشيرا الى أن التأخير في اعتماد اللائحة سيكون له كلفة سياسية عالية على الحكومة.

الجيران نثمن للذين تراجعوا من مجاميع المعارضة عن نهج الفوضى والخصومة

اعرب النائب د. عبدالرحمن الجيران عن شكره للذين تراجعوا من مجاميع المعارضة "ان صح هذا الوصف" عن نهج الفوضى والخصومة الشخصية في التعاطي مع ملف الاصلاح السياسي والذي لا يمكن تحقيقه الا من خلال الاطر والدستورية والقانونية القائمة والمنظمة لشؤون البلاد مع الاخذ بعين الاعتبار الاصلاح الفكري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بموازاة ذلك متمنيا على جميع الاطياف سلوك هذا النهج بالعودة للطريق الصحيح للاصلاح وتطوير البلاد بعيدا عن الامتهان وسياسة لي الذراع التي لم تجدي نفعا ولم تجلب الا الفوضى لكل من غالى في اتباع اساليبها والتي اتضحت معالمها فيما يُعرف بالربيع العربي.

قال الجيران في تصريح صحافي "تابعت كافة لقاءات وندوات مجاميع المعارضة "ان جاز هذا الوصف" خلال الفترة الماضية ولم أجد جديدا في الطرح او بعدا عن الخصومة الشخصية او معالجة قابلة للتطبيق وفق الاطر الدستورية والقانون متمنيا ان يراجعوا انفسهم بهذا النهج المخالف لما عهده المجتمع الكويتي من القول الحسن والاختلاف وليس الخلاف في الرؤى حول القضايا الهامة في المجتمع.

واوضح الجيران ان الكويت اليوم تسير بالطريق الصحيح رغم وجود اخطاء وتجاوزات لا يمكن معالجتها الا وفق الاطر الدستورية للاصلاح شاكرا بالوقت ذاته الذين تراجعوا بعد ان ثبت خطأهم ويردون السير بالطريق الصحيح للمعالجة بعدم الخروج على الشرعية وعادات المجتمع الكويتي الاصيل الرافض للامتهان وسياسة لي الذراع!

انتقد ما قدمته الحكومة في اجتماع السلطتين من إجراءات التعامل مع تراجع أسعار النفط

الظفيري: من دون خطط لتنويع مصادر الدخل سندور في حلقة مفرغة

■ أطالب الحكومة بأن تقدم خطة واضحة للإصلاح المالي والاقتصادي

■ أين ماتحقق من الرغبة الأميرية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري؟

منصور الظفيري

■ يجب تشكيل هيئة مستقلة للتنمية والإسراع بتطبيق القوانين التنموية الصادرة

قال عضو مجلس الأمة د. منصور الظفيري ان ما قدمته الحكومة في اجتماع السلطتين عن إجراءات التعامل مع تراجع اسعار النفط يفتقد إلى أي رؤية للإصلاح المالي والاقتصادي وهي مجرد إجراءات لضبط المصروفات وترشيد الانفاق.

وتابع الظفيري مؤكدا انه من دون خطط لتنويع مصادر الدخل وإنفاق استثماري وطرح مشروعات سندور في حلقة مفرغة وسنظل دائما نعاني من هاجس تراجع أسعار النفط وقال نحن لا نريد إجراءات وقتية تطوي مع انتهاء أزمة تراجع أسعار النفط.

وطالب الظفيري من الحكومة ان تقدم خطة واضحة للإصلاح المالي والاقتصادي قائمة على تنويع مصادر الدخل ودراسات من أهل الاختصاص بما يؤدي إلى خفض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الميزانية العامة ومن دون ذلك تبقى إجراءات الحكومة هي رد فعل وقتي في مواجهة خطر حقيقي يهدد الميزانية العامة للدولة واحتياطي الأجيال القادمة.

واستغرب الظفيري أن تكون رؤية الحكومة قاصرة على خفض مخصصات القياديين وهو إجراء مستحق أو البحث في زيادة الرسوم على الخدمات والسلع بما يثقل كاهل المواطن وهو أمر سيتصدى له نواب المجلس ولن يسمحوا بتمريره، قائلا أين رؤية الحكومة في تسريع طرح مشروعات التنمية وفي تنفيذ المشروعات المعطلة.

وتساءل الظفيري أين وصلت معدلات التنفيذ في مشروع ميناء مبارك الكبير وأين مدينة الحرير التي طرحتها الحكومة في العام 2006 باعتبارها المشروع الحلم لدولة الكويت والذي يستوعب مئات الالاف من فرص العمل ويحقق عوائد ضخمة وتابع سائلا عن مشروعات تطوير الجزر الكويتية، وأين ماتحقق من الرغبة الأميرية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري؟.

وأكد الظفيري أن الكويت تحتاج إلى رؤية اقتصادية شاملة تدعم الوضع الاقتصادي والمالي من خلال مناطق التجارة الحرة والمدن الصناعية والاستثمارات النفطية كمصافي تكرير النفط لبيعه بأسعار مرتفعة بدلا من بيعه كنفط خام يتاثر بانخفاض السوق.

وطالب الظفيري من الحكومة ضمن حزمة الإصلاح المالي والاقتصادي تشكيل هيئة مستقلة للتنمية والإسراع بتطبيق قوانين التنمية الصادرة وعلى وجه الخصوص قانون التخصيص وحماية المستهلك والمشروعات الصغيرة وحماية المنافسة والشركات التجارية وهيئة مكافحة الفساد والإفصاح عن الذمة المالية وحماية المبلغين والمعاملات الإلكترونية والمستثمر الأجنبي والشراكة بين القطاعين العام والخاص (B.O.T).والعمل كذلك على تحسين بيئة الاتصالات وبيئة الأعمال والإسراع بتطوير البنية التحتية لاستقطاب رؤوس الأموال ومعالجة تداخل وازدواجية الاختصاصات والمهام والتشابك بين أجهزة الدولة وتقليص الفترة الزمنية لترسيه العقود.

كرر مطالبته للحكومة بالتحرك الجاد والسريع لوقفه

الكندري: أرفض قرار السفارة الهندية بفرض رسوم لاستقدام العمالة

جدد النائب فيصل الكندري رفضه لفرض رسوم بواقع 750 دينار لاستقدام العمالة الهندية مؤكدا لا فرض اجباري على المواطن الكويتي والخليجي ونؤيد وقف استقدام العمالة الهندية ان لزم الامر، وطالب الحكومة بمواصلة التحرك الجاد لإلغاء قرار السفارة الهندية.

واكد الكندري في تصريح صحفي ان تفاعل وزارة الداخلية ممثلة بالوكيل المساعد لشؤون الجنسية ووثائق السفر الشيخ مازن الجراح محل تقدير لأنه حمل في طياته اسلوبا مميزا بالقوة وعدم التهاون والضعف وهذا مانريده من مسؤولي الدولة مشيراً الى ان اي عمالة ثاني للبلاد تقدم عملها مشكورة نظير اجور مالية تعطى لهم نهاية كل شهر.

وبين ان حقوق العمالة في البلاد مصونه وفق الاتفاقيات الدولية والقرارات المنظمة لذلك والمنبعة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبر هيئة العمل وهناك ضمانات كافية سواء للعماله الحرفية او الفنية او حتى العمالة في المنازل للحصول على مستحقاتهم المالية وان فرض اي مبالغ مالية تستقطع من قوت المواطن الكويتي للاستفادة من خدمات العامل الهندي هو عبث واستخفاف بعقول المواطنين.

كما أشاد الكندري بتفاعل وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله وتاكيده مخاطبة السفارة الهندية وإعلانه صراحه وقوفه بجانب المواطنين وعدم الموافقة على فرض اي مبالغ مالية غير مستحقة من اي جهة كانت،وهو مايؤكد على ما تحدثنا عنه سابقاً بشأن فرض مبالغ من السفارة الهندية على المواطنين بأن ضحيته الاولى سيكون المواطن.

وكرر الكندري مطالبته الحكومة بالتحرك الجاد والسريع لوقف مثل هذا القرار الذي فرض من السفارة الهندية مشيراً الى ان تداعيات هذا الامر خطير وقد يحفز كل السفارات الاخرى بأخذ الخطوة ذاتها وهنا سيكون المستفيد الاول والاخير اصحاب النفوذ والقرار في هذه الدول والضحيتان المواطن الكويتي والعامل الاجنبي.

وطالب الكندري الحكومة تشكيل لجنة عمل وزارية من وزراء الخارجية والداخلية والشؤون والدولة لشئون مجلس الوزراء للتصدي لمثل هذا القرار ووضع جملة من الإجراءات الرادعة حتى لا تفكر أي سفارة في فرض رسوم اضافية على المواطنين لافتا الى ان ابسط القرارات وقف استقدام او منح تاشيرات لأي جنسية تقوم سفارتها بالتدخل بعقود العمل او الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين.

فيصل الكندري